كلية التـــــجارة
قســـم الاقتـــــصاد

تقييم دور الجهاز المصرفي في توفير الاحتياجات التمويلية وأثره على النمو الاقتصادي في مصر
(دراســة مقارنـــة)

Evaluation of the role of the banking sector in provision of financing requirements and its effect on the economic growth in Egypt
(a comparative study)

دراسة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد

تقديم
محمد حسين حنفي أحمد

إشراف
الأستاذ الدكتور / فرج عبد العزيـــز عـــزت
أستاذ الاقتصاد
كلية التجارة ـ جامعة عين شمس

٢٠١٠

كلية التجارة

قسم الاقتصاد

أسم الباحث: محمد حسين حنفى أحمد

عنوان الرسالة : " تقييم دور الجهاز المصرفي في توفير الاحتياجات التمويلية وأثره على النمو الاقتصادي في مصر

(دراسة مقارنة)

لجنة الحكم والمناقشة

الاستاذ الدكتور / فرج عبد العزيز عزت **مشرفا و رئيسا**

أستاذ الاقتصاد والوكيل الأسبق لشئون الدراسات العليا بالكلية

الاستاذ الدكتور : دينا عبد المنعم راضى **عضوا**

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد بالكلية

الاستاذ الدكتور : محمد احمد عبد العظيم الشيمى **عضوا**

الخبير بالمحاكم الاقتصادية ومسئول الاستثمار ببنك البركة مصر

تاريخ البحث: تاريخ المناقشة :

الدراسات العليا

ختم الاجازة : أجيزت الرسالة بتاريخ :

موافقة مجلس الكلية : / /٢٠١٠ موافقة مجلس الجامعة : / / ٢٠١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

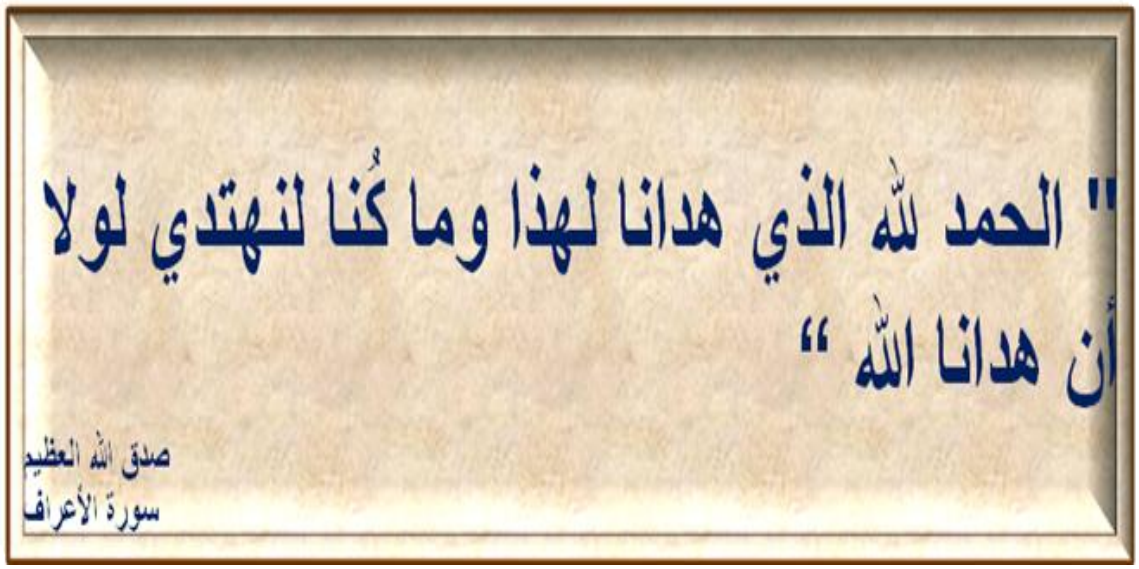

شكر وتقدير

لايسعنى الا ان أحمد الله العلى القدير على ما وفقنى اليه من عمل وعلى رعايته سبحانه وتعالى لى حتى انجاز هذة الرسالة ،

- ويسعدنى ان اعبر عن عظيم الشكر والامتنان لكل من مد لى يد العون والمساعدة الاستاذ الدكتور / فرج عبد العزيز عزت أستاذ الاقتصاد والوكيل الأسبق لشئون الدراسات العليا بالكلية لموافقة سيادته على الإشراف على الرسالة وعظيم مجهوده ، وعلمه الغزير الذى أمد به الباحث وعمق به مضمون الرسالة ، وعلى الكثير من الوقت والجهد في التوجيه والتحفيز على إنجاز هذه الرسالة ، لذا اكرر الشكر لسيادته.
- وللأستاذة الدكتورة/ دينا عبد المنعم راضى أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس لمشاركتها في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة ، ولخبرتها الاقتصادية العميقة والتى تساهم بها فى توجيه وصقل الباحث بالأفكار الهامه.
- وألاستاذ الدكتور: محمد احـمـــــد عبد العظيم الشيمى .مسئول الاستثمار والخبير الاقتصادي بالمحاكم الاقتصادية لموافقته على المناقشة والحكم على الرسالة شرفا كبيرا وفرصة للاستفادة من علمه وخبرته العملية الواسعة في ألمجال المصرفي ورؤيته العلمية فله منى جزيل الشكر والعرفان .

كذلك لا يفوت الباحث أن يتقدم بالشكر الى اعضاء هيئة التدريس بقسم الاقتصاد بالكلية واخص بالشكر كل من الاستاذ الدكتور / على لطفى استاذ الاقتصاد بالكلية ورئيس مجلس الوزراء الاسبق ، والاستاذة الدكتورة / يمن الحماقى استاذ ورئيس قسم الاقتصاد لما قدموه من ارشاد ونصح للباحث خلال فترة اعداد الدراسة ، كما يتقدم الباحث بالشكر والتقدير الى اسرة كلية التجارة بجامعة عين شمس .

إهداء

واخيرا اهدى هذة الرسالة الى رمز التفانى وحكمة القيادة

ابى العزيز

الى من جعل الله الجنة تحت اقدامها

امى الغالية

الى رفيقة عمرى وشريكة كفاحي والتي اعطت الكثير من الاهتمام والوقت والرعاية حتى انجز هذا العمل
زوجتي الغالية

الى ابنى الحبيب و ابنتى الحبيبة عـــــلى وياســـمينا

الى نبراس طريقى

إخوتى الاعزاء

قائمــة المـــحتويات

الـمـوضـــــوع	رقـم الـصـفـحـة
مـقـدمـه	**ا**
اهـمـيـة الـدراسـة	**ب**
مـشـكـلـه الـدراسـة	**ج- د**
فـروض الـدراسـة	**ه**
اهـداف الـدراسـة	**و**
مـنـهـج الـبـحـث	**و**
خـطـه الـدراسـة	**ز**
الـدراسـات الـسـابـقـة	**ح- ك**
الباب الأول: ملامح عامة عن دور الأجهزة المصرفية في توفير الاحتياجات التمويلية اللازمة للنمو الاقتصادي .	
الفصل الأول: نظـرة تـحليلية للعلاقة بين التمـويل والنمو الاقتصادي	١
الفصل الثاني: أوضـاع الأجهزة المصرفية في الدول النـامية ومصر	١٨
الفصل الثالث: أهمـية وجود نـظام مصرفي سليـم للنمو الاقتصادي	٣٤
الباب الثاني: تطور الجهاز المصرفي فى مصر وبعض الدول العربية من المنظور التاريخى .	**٥٠**
الفصل الأول: خلفية تاريخية لتطور الجهاز المصرفي المصري	٥٠
الفصل الثاني: خلفية تاريخية لتطور الجهاز المصرفي السوري	٦٤
الفصل الثالث: خلفية تاريخية لتطور الجهاز المصرفي الاردنى	٧٨
الباب الثالث: تقيم لدور سياسات الائتمان المصرفي فى مصر ودورها فى النمو	٩٣

رقم الصفحة

الموضـــــوع

الاقتصادي ٠

الفصل الأول: أداء الاقتصاد المصري القطاعي بصورة إجمالية ٩٣

الفصل الثاني: تطورات سياسة الائتمان المصرفي فى مصر ١٠٩

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والاستثمار ١٢٧

الباب الرابع: مقارنة لدور القطاع المصرفي في مصر وبعض الدول العربية في توفيرالاحتياجات التمويليه وأثره على النمو الاقتصادي. ١٤٤

الفصل الأول: دور القطاع المصرفي في مصر وبعض الدول العربية في مجال الاحتياجات التمويليه وأثر ذلك على النمو. ١٤٤

الفصل الثاني: تقدير الكفاءة المصرفية في مصر وبعض الدول العربية. ١٧٠

الفصل الثالث: تطور الأداء والاصلاحات في القطاع المصرفي في مصر وبعض الدول العربية. ١٨٢

رقم الصفحة

الموضـــــوع

الباب الخامس: الأزمة المالية العالمية وتأثيرها علي الجهاز المصرفى المصرى والعربي. ١٩٨

التوصيات والنتائج. ٢١٩

مستخلص الرسالة ٢٢٣

المراجع ٢٢٥

المراجع العربية

المراجع الأجنبية

مسلسل	فـهرس الجداول	صفحة رقم

١	الخسائر الناتجة عن الأزمات المصرفية٠	٣٣
٢	أهم مؤشرات الجهاز المصرفي المصري خلال الفترة من عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٨/ ٢٠٠٧ ٠	٦٢
٣	أبرز المؤشرات المالية للميزانية الموحدة للمصارف المحلية السورية٠	٧٧
٤	إجمالي الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة لدوله الاردن٠	٨٧
٥	أبرز مؤشرات الإقراض المتخصصة لدوله الاردن ٠	٨٩
٦	الاقتصاد المصري : تطور معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي للمجموعات القطاعية (بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٤/١٩٩٥) خلال الفترة (١٩٨٢ – ٢٠٠٨)٠	٩٤
٧	الاقتصادي المصري : تطور متوسط النصيب النسبي لمجموعات القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي (بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٤/١٩٩٥) خلال الفترة (١٩٨١/١٩٨٢ – ٢٠٠٧/٢٠٠٨)٠	٩٦
٨	الاقتصاد المصري: تصنيف القطاعات الاقتصادية وفقا لطبيعة النشاط ومعدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي (بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩١/١٩٩٢) خلال الفترة (١٩٩٤/١٩٩٥- ٢٠٠٧/٢٠٠٨) مقارنة بالفترة (١٩٨١/١٩٨٢ – ١٩٨٩/ ١٩٩٠)٠	٩٩
٩	الاقتصاد المصري: صورة تلخيصية لتطور أداء القطاعات الاقتصادية وفقا لطبيعة ومعدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي (بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٤ / ١٩٩٥) خلال الفترة (١٩٩٠/١٩٩١ – ٢٠٠٧/٢٠٠٨) مقارنة بالفترة (١٩٨١/١٩٨٢- ١٩٨٩/١٩٩٠)٠	١٠١
١٠	الاقتصاد المصري: مصفوفة معاملات الارتباط بين الناتج المحلي لمجموعات القطاعات الاقتصادية بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة لعام (١٩٩٤/١٩٩٥) خلال الفترة (١٩٨١/١٩٨٢-٢٠٠٧/٢٠٠٨)٠	١٠٥
١١	الاقتصاد المصري: النتائج الإحصائية لاختبارات "جرانجر للسببية" لتحليل بين الناتج المحلي لمجموعات القطاعات الاقتصادية (بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٤ /١٩٩٥) خلال الفترة ٠ ١٩٨١/١٩٨٢-٢٠٠٧/٢٠٠٨).	١٠٧
١٢	متوسط معدل نمو نقود الاحتياطي والأصول المقابلة له خلال الفترة ١٩٨٦ – ٢٠٠٨ ٠	١١٦
١٣	الأهمية النسبية لبنود نقود الاحتياطي والأصول المقابلة له خلال الفترة ١٩٨٦ – ٢٠٠٨ ٠	١١٨
١٤	معدلات النموذج الأهمية النسبية لائتمان القطاعات المؤسسية قبل الإصلاح الاقتصادي وبعده ٠	١١٩
١٥	متوسط بنود الحسابات الختامية للموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي بالأسعار الجارية خلال	١٢٠

	الفترة ١٩٨٧ ــ ٢٠٠٨ ٠	
١٦	مقارنة بين متوسطات إيرادات الهيئات الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال علي الموازنة العامةخلال الفترة ١٩٨٧ ــ ٢٠٠٨ ٠	١٢١
١٧	العملاء وتركز التسهيلات الائتمانية ٠	١٢٣
١٨	المطلوبات من القطاعات المؤسسية خلال الفترة ٩١ / ١٩٩٢ ــ ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨م	١٢٩
١٩	تطور الائتمان المصرفي خلال الفترة (٩١ / ١٩٩٢ ــ ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨) ٠	١٣١
٢٠	تطور أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة من البنوك لقطاع الأعمال العام وفقا للنشاط الاقتصادي خلال الفترة (٩١ / ١٩٩٢ ــ ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨)٠	١٣٤
٢١	تطور أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة من البنوك لقطاع الأعمال الخاص وفقا للنشاط الاقتصادي خلال الفترة ت(٩١/١٩٩٢-٢٠٠٧/٢٠٠٨)٠	١٣٥
٢٢	تطور مؤشرات الاستثمار خلال الفترة (٩١ / ١٩٩٢ ــ ٢٠٠٧/٢٠٠٨) ٠	١٣٧
٢٣	تطور الهيكل القطاعي للاستخدامات الاستثمارية للقطاع الحكومي والعام خلال الفترة (٩١/١٩٩٢ ــ ٢٠٠٧/٢٠٠٨)	١٣٩
٢٤	تطور الهيكل القطاعي للاستخدامات الاستثمارية لقطاع الأعمال الخاص خلال الفترة (٩١ / ١٩٩٢ ــ ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨)	١٤١
٢٥	مؤشرات العمق المالي، ١٩٨٠ ــ ٢٠٠٨ ٠	١٥٠
٢٦	التركز في النظام المصرفي في بلدان مختارة للدول العربية: إجمالي الأصول التي تحوزها المصارف الثلاثة الكبرى (نسبة مئوية) ٠	١٥٥
٢٧	التركز في النظام المصرفي في بلدان مختارة للدول العربية: إجمالي الودائع التي تحوزها المصارف الثلاثة الكبرى (نسبة مئوية) ٠	١٥٥
٢٨	هيكل النظام المصرفي في بعض الدول العربية ٢٠٠٧ ٠	١٥٨
٢٩	هوامش أسعار الفائدة في مصر ولبنان والأردن وعمان والجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٨ (نسبة مئوية) ٠	١٦٦
٣٠	قياسات التطورات المصرفية، ١٩٩٠- ٢٠٠٨	١٧٧
٣١	وصف للمتغيرات المستخدمة في دالة التكاليف.	١٧٧
٣٢	إحصاءات وصفية للنظم المصرفية في بعض الدول العربية، ١٩٩٦-٢٠٠٨ ٠	١٨٠
٣٣	إجمالي الموجودات للميزانيات المجمعة للمصارف العاملة في الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ١٩٩٣-٢٠٠٨ ٠	١٨٣
٣٤	هيكل الجهاز المصرفي في الدول العربية عام ٢٠٠٨	١٨٥
٣٥	معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى بالدول العربية قبل الازمة المالية	٢٠٥
٣٦	التغيرات بالقروض والودائع بالجهاز المصرفي العربي قبل الأزمة وخلال الأزمة المالية	٢٠٦
٣٧	قيم التسليف للقطاع المصرفي السوري قبل وبعد الازمة المالية	٢٠٧

٣٨	قيم التسليف للقطاع المصرفي السوري قبل وبعد الازمة	٢١٦
٣٩	تسليف المصارف المحلية حسب النشاط ونوع التسليف	٢١٦

فهرس الاشكال البيانية

مسلسل	البيان	رقم الصفحة
(١)	العلاقة بين النمو الاقتصادي وتطور القطاع المالي	١٠
(٢)	هيكل الجهاز المصرفي المصري في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٧	٦٣
(٣)	الاقتصاد المصرى : تطور قيمة الناتج المحلى الاجمالى (بتكلفة عوامل الانتاج بالاسعار الثابتة لعام ٩٥/٩٤) خلال الفترة (١٩٨٢/١٩٨١-٢٠٠٨/٢٠٠٧)	٩٠
(٤)	الاقتصاد المصرى : تطور قيمة الناتج المحلى الاجمالى (بتكلفة عوامل الانتاج بالاسعار الثابتة لعام ٩٥/٩٤ لمجموعات القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ١٩٨٢/١٩٨١ - ٢٠٠٨/٢٠٠٧)	٩٤
(٥)	الاقتصاد المصرى : تطور نمو الناتج المحلى الاجمالى (بتكلفة عوامل الانتاج) ونموالمعروض النقدى (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٩٤/ ١٩٩٥) خلال الفترة (١٩٨٣/١٩٨٢ - ٢٠٠٨/٢٠٠٧)	٩٧
(٦)	الاقتصاد المصرى : صورة تلخيصية لتطور الناتج المحلى لمجموعة القطاعات السلعية مقابل قطاعات الخدمات المالية (بتكلفة عوامل الانتاج بالاسعار الثابتة لعام ٩٥/٩٤)خلال الفترة (١٩٨٢/١٩٨١ - ٢٠٠٨/٢٠٠٧) (بالمليار جنيه)	١٠٣
(٧)	الاقتصاد المصرى : صورة تلخيصية لتطور الناتج المحلى لمجموعة القطاعات السلعية مقابل قطاعات الخدمات المالية (بتكلفة عوامل الانتاج بالاسعار الثابتة لعام ٩٥/٩٤) خلال الفترة (١٩٨٢/١٩٨١ - ٢٠٠٨/٢٠٠٧) بالمليار جم	١٠٤
(٨)	تطور هيكل الائتمان فى مصر	١٣٢
(٩)	هيكل الاستثمار الخاص فى مصر	١٤٢
(١٠)	نسبة المعروض النقدي M٢ إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان العربية	١٤٩
(١١)	نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية خلال الفترة من(١٩٨٠ - ٢٠٠٨)	١٥٢
(١٢)	العمق المالي: نسبة M١ إلى M٢ في بعض البلدان العربية (١٩٨٠ - ٢٠٠٨)	١٥٣
(١٣)	نسبة التمويل المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية	١٦٠
(١٤)	نسبة التمويل المقدم للقطاع الخاص الى إجمالى المطالبات فى بعض الدول العربية	١٦١
(١٥)	توزيع الائتمان المصرفي حسب القطاع الاقتصادي في مصر	١٦٣
(١٦)	توزيع الائتمان المصرفي حسب القطاع الاقتصادي في الأردن	١٦٣
(١٧)	توزيع الائتمان المصرفي حسب القطاع الاقتصادي في عمان	١٦٣
(١٨)	اتجاه متوسط عدم كفاءة التكاليف	١٧٨
(١٩)	نسبة إجمالى موجودات المصارف العاملة فى الدول العربية الى الناتج المحلى الاجمالى متوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨	١٨٤
(٢١)	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في الدول العربية	١٨٤

(٢٢)	هامش أسعار الفائدة للمصارف العاملة فى الدول العربية عام ٢٠٠٨	١٨٨
(٢٣)	الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) خلال الفترة من ١٩٩٨ الى ٢٠٠٧	١٩١
(٢٤)	معدلات نمو الاقتصاد المصرى خلال الازمة المالية	٢١٢

مقدمة:

خلال العقود الماضية واعتبارا من سبعينات القرن الماضي ، زاد اهتمام الاقتصاديين بالعلاقة بين نمو سوق المال والنمو الاقتصادي، ولقد حاول كثير من الاقتصاديين صياغة وبلورة تلك العلاقة في صورة فروض علمية، فلقد قدم B. GALBIS نموذجا يوضح فيه دور سوق الائتمان في اقتصاد مجزأ ينقسم إلى قطاعين: قطاع متقدم يتميز بارتفاع معدل العائد على رأس المال وقطاع متخلف يتميز بانخفاض معدل العائد الحقيقي على كل وحدة من رأس المال، وفي هذا الاقتصاد فإن سوق الائتمان ينقل الفائض الاقتصادي من القطاع ذات معدل النمو المنخفض بحيث يمكن أن تستثمر بكفاءة في القطاعات الأكثر تقدما في الاقتصاد القومي والمحصلة النهائية هي زيادة معدل نمو الناتج القومي الحقيقي.

ونموذج Galbis نموذج مفيد في إلقاء الضوء على دور سوق الائتمان في تحريك الموارد التمويلية من وحدات الإنفاق ذات الفائض حيث يتم استثمارها بواسطة وحدات الانفاق ذات العجز ، كما يلقي نموذج Galbis الضوء على دور سوق الائتمان في عملية التكوين الرأسمالي حيث تقوم مؤسسات سوق الائتمان بتقديم المعرفة المتخصصة إلى مشروعات الاستثمارية والتي تساهم في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد التمويلية في تمويل المشروعات الاستثمارية ٠

ومن ناحية أخرى صاغ H. Patrick (١٩٦٦) اتجاه العلاقة المحتملة بين سوق الائتمان والتنمية الاقتصادية في صورة فرضين علميين فلقد ميز PATRICK بين ما أسماه الطلب يتعقب النمو DEMAND LEADING GROWTH والعرض يقود النمو – SUPPLY LEADING Growth وطبقا للفرض الأول فإن نمو سوق الائتمان يرتبط ارتباطا طرديا بزيادة الطلب على خدمات سوق الائتمان وطبقا للفرض الثاني فإن توسع سوق الائتمان يؤثر تأثيرًا موجبا على النمو الاقتصادي.

ولقد وجد GUPTA (١٩٨٤) و Jung (١٩٨٦) أن معظم الدول النامية في عينة انطوت عليها دراساتهم، تخضع لفرض « العرض . يقود النمو " بمعنى أن تطوير وتنمية سوق الائتمان يقود عملية النمو الاقتصادي في الدول النامية كما أن دراسة M.FRY تذهب إلى ان الدول النامية تواجه وحداته الاقتصادية سواء على المستوى الجزئي (فرد ، مشروع) أو على المستوى الكلى بصور مختلفة (مستوى القطاع، الإقليم القومي) ما يعرف باختلال التوازن المالي بين مصادر التمويل الذاتية ومصادر التمويل الخارجية.

وعلى المستوى المحلى ومع اعتبار النمو والتوسع هدف استراتيجي على كافة المستويات يتزايد اعتماد الوحدة الاقتصادية على مصادر التمويل الخارجية أي على القروض

من هنا تعاظمت الحاجة للائتمان في مصر سواء من قبل وحدات قطاع الأعمال العام والخاص وذلك منذ بدء تطبيق سياسة الانفتاح في منتصف السبعينات، غير أن حاجة وحدات النشاط الخاص للائتمان تزايدت بشكل واضح مع انتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي من بداية التسعينات مع التشجيع المتواصل من قبل الدولة له وسعيها المستمر نحو خلق بيئة أكثر مناسبة للاستثمار الخاص في مصر.

وعلى الجانب الآخر شهدت وحدات قطاع الأعمال العام توجها نحو ترشيد استخدام ما تحصل عليه من ائتمان ومن ثم الحد من طلب الوحدات على الائتمان المصرفى.

أهمية الدراسة:

وتبرز أهمية الدراسة من منطلق أن هناك مبررات كثيرة للاهتمام بتقييم دور الاجهزة المصرفية فى توفير الاحتياجات التمويلية واثره على النمو حيث أن هناك دراسات تمت خلال أوائل هذا القرن والقرن الذي سبقه أدت إلى استنتاجات معينة يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: أن الوظيفة المصرفية المتمثلة بتوفير رأسمال قصير الأجل مقارنة برأسمال طويل الأجل تعتمد على الظروف المحلية الخاصة والسائدة في كل قطر على انفراد، فالصيرفة في بريطانيا كانت ولا زالت تقليدية (صيرفة تجارية بحتة) ، لا لسبب إلا لأنها في الوقت الذي كانت تتطور فيها كان هناك في إنجلترا مسبقا مجتمع تجاري ذو نظام مالي متطور وسوق مالي متقدمة ومنتظمة، ولذا فقد جاءت الوظيفة المصرفية البريطانية لتلعب دورها التقليدي (التجاري) بأسلوب تتناسب والظروف السائدة آنذاك، هذا في حين كان التصنيع في ألمانيا وفي فرنسا وغيرها من البلدان في القارة الأوروبية الغربية كان يجري بمعدل سريع في وقت كانت فيه تلك الأقطار تفتقر إلى سوق مالية متطورة على نمط إنجليزي يستطيع تجهيز الصناعة بأموال طويلة، وهكذا كان على الجهاز المصرفي القاري . غير إنجلترا . أن يلعب دورًا مختلفا فرضته عليه الظروف القائمة آنذاك.

ثانيًا: أن تغير الدور الذي يستطيع الجهاز المصرفي أن يلعبه في الحياة الاقتصادية لقطر ما يتصل بصورة وثيقة بانتقال القطر من مرحلة لمرحلة أخرى في تطوره الاقتصادي، فالتجربة الروسية تعطينا مثلاً جيدًا على تطور جهازها المصرفي كان في البداية تجاريا ثم أصبح نظما مختلطا شارك بفاعلية في عملية التصنيع في روسيا، ففي كلتا الحالتين كان الجهاز المصرفي عموما تجاريا صرفا تقريبًا، وكان تطور الصيرفة الصناعية بطيئا ومتأخرًا وكان على الدولة أن تتدخل لضمان نجاح واستمرارعملية التنمية الاقتصادية من خلال التصنيع الحثيث، كما كانت هناك شحة في عنصر التنظيم وفي الموارد المالية عمومًا، بالإضافة إلى انخفاض معدلات الادخار بسبب ضالة دخولها القومية، كل هذا دفع الدولة للتدخل في عملية التصنيع في روسيا